

Distr.: Limited
21 June 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والخمسون
٣١ أيار/مايو - ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها
السادسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد أليغ يرمالوفيتش (بيلاروس)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
(البند ٣ (ب) '٢')

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6 (Prog. 10)). وعُرضت على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن الإطار الاستراتيجي المقترح، ترد في ورقة الاجتماع E/AC.51/2016/CRP.1/Rev.1.



٢ - وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج وردّوا على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها للإعداد المتوازن لمقترحات الأمين العام بشأن البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، والعمل الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية. وأشار إلى أن البرنامج يعكس الصلة الهامة بين التجارة والتنمية وأهداف التنمية المستدامة.

٤ - وأعرب عن التأييد لجهود الأونكتاد الرامية إلى زيادة قدرات البلدان النامية في مجال التجارة الدولية، من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالتجارة في البلدان النامية من خلال توفير المساعدة التقنية، وكفالة مراعاة شواغل ومصالح البلدان النامية بما يكفي في عمل المنظمة.

٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن الأنشطة المقررة للبرنامج تتفق مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامجي عمل إسطنبول وفيينا، ونتائج استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٦ - وأشارت بعض الوفود إلى مجالات التركيز التالية لعمل البرنامج: المفاوضات التجارية والمساعدة التي يقدمها البرنامج للبلدان في هذا الصدد، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والسياسات الحمائية، وتيسير التجارة.

٧ - ورحبت الوفود باستمرار تنفيذ الركائز الثلاث لأنشطة الأونكتاد. وأشار إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الأونكتاد (E/AC.51/2015/4)، الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها السابقة، وأعرب مرة أخرى عن رأي مفاده أن ذلك التقرير ليس شاملاً، نظراً لأنه لا يغطي جميع الركائز الثلاث للأنشطة المشار إليها في الفقرة ١٠-٢ من التوجه العام.

٨ - وطلب توضيح بشأن التدابير التي يتعين على الأونكتاد اتخاذها لتعزيز "الفعالية" و "الشفافية"، على النحو المبين في الفقرة ١٠-٤ من التوجه العام. وذكر أيضاً بأن الإشارة إلى إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الفقرة ١١-١٠ ينبغي تحديثها والاستعاضة عنها بإشارة إلى المؤتمر الوزاري العاشر، الذي عقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

- ٩ - وأشار أحد الوفود إلى أن مركز التجارة الدولية ماضٍ في الاتجاه الصحيح، وأعرب عن دعمه لعمل المركز، لا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. غير أنه أشار إلى ضرورة زيادة المساعدة المقدمة إلى بلدان آسيا الوسطى، وإلى أنه ينبغي الاهتمام برصد أنشطة المركز وتقييمها بقدر أكبر من الكفاءة.
- ١٠ - وأشار إلى أن مشكلة الديون أُبرزت في الإنجاز المتوقع (ب) في إطار البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية. ونظراً لأهمية الديون، أُثير تساؤل حول السبب في عدم تخصيص عنصر منفصل من البرنامج الفرعي، أو البرنامج الفرعي نفسه، لهذا الموضوع.
- ١١ - وأشار أحد الوفود إلى أن المنتجات التحليلية للأونكتاد يمكن نشرها من خلال المعهد الافتراضي المشار إليه في إطار البرنامج الفرعي ١، العولمة والترابط والتنمية.
- ١٢ - وطلب توضيح حول ما إذا كان سيكون من الصعب قياس أثر البرنامج، ولا سيما البرنامج الفرعي ٣، التجارة الدولية، عند دمج مجموعات مختلفة من البلدان، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومجموعات أخرى من البلدان المحتاجة للدعم، بالنظر إلى أن لكل احتياجات الإنمائية الخاصة. وفي هذا الصدد، اقترح أن تكون لكل فئة من البلدان إنجازات متوقعة ومؤشرات إنجاز مستقلة.
- ١٣ - وفيما يتعلق بالإشارة إلى "البلدان المتوسطة الدخل" في إطار البرنامج الفرعي ٢، الاستثمار والمشاريع، أعرب عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي يشمل البلدان ذات الدخل المتوسط وأن هذه المجموعة من البلدان لديها مهام إنمائية محددة. وطلب أن يشار إلى البلدان المتوسطة الدخل في التوجه العام.
- ١٤ - وشدد على أهمية الإشارة إلى جميع أشكال السياسات الحمائية والحوافز التجارية، ولا سيما في القطاع الزراعي، في إطار البرنامج الفرعي ٣، التجارة الدولية. وأشار أيضاً إلى أنه ينبغي الإشارة إلى أن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف تصب في نفس الاتجاه. وطلب توضيح بشأن الإشارة إلى فكرة "التقلب المفرط في الأسعار" في الفقرة ١٠-١٩ من الاستراتيجية الواردة في إطار العنصر ٢، السلع الأساسية، من البرنامج الفرعي. وأعرب عن رأي مفاده أن التقلب المفرط في الأسعار قد سبق استخدامه حجة لوضع حوافز تجارية، على الرغم من أنه ملازم لأداء الأسواق وارتباطه بالشفافية. وطلب أيضاً توضيح بشأن الإشارة إلى "معايير التجارة الدولية" في الفقرة ١٠-١٩ (هـ) '٤' من الاستراتيجية.
- ١٥ - وأشار إلى أن هناك صلة قوية بين التجارة والتنمية الاقتصادية، ولا سيما في القطاع الزراعي، وأن استمرار الدعم المقدم من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية والجهات الفاعلة

الأخرى، مثل منظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي، أمر أساسي في دعم تيسير التجارة وتطوير البنية التحتية المادية وغير المادية في البلدان النامية الأفريقية. وفي هذا الصدد، أُعرب عن التقدير للعمل الذي يقوم به الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في مجال تحديث الجمارك، وأشار أيضا إلى أن مسألة تطوير البنية المادية سيجري تناولها في سياق الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، بسبل منها إشراك مصرف التنمية الأفريقي والمصارف الإقليمية.

١٦ - وفيما يتعلق بالبلدان الأفريقية على وجه التحديد، أشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي توسيع نطاق عمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ليشمل دعم البلدان المحتاجة، ولا سيما البلدان الخارجة من النزاع، من خلال بناء القدرة على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية وتطوير القدرة الإنتاجية المحلية. وأشار أيضا إلى أن القدرات التجارية الأخرى، مثل المسائل التقنية المتعلقة بالتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، ينبغي التأكيد عليها في عمل البرنامج.

١٧ - واقترحت بعض الوفود زيادة التركيز على مجالي الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وأُعرب عن رأي مفاده أن الاستثمار ونقل التكنولوجيا لهما دور مهم في التنمية الشاملة للجميع، وكذلك في المسائل المتصلة بحماية البيئة وتغير المناخ. وفي هذا الشأن، أثارت مسألة ما إذا كان قد تم تخصيص موارد في الميزانية لهذا الغرض، أو ما إذا كان يلزم توفير تمويل إضافي. وذكر أحد الوفود أن الإشارات إلى نقل التكنولوجيا في الفقرة ١٠-٢٠ (ز) من الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الفرعي ٤، التكنولوجيا واللوجستيات، ينبغي أن تقترن بعبارة "وفق أحكام وشروط متفق عليها".

١٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة، أُعرب عن رأي مفاده أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بحاجة إلى أن تكون أكثر تحديدا بالنسبة لكل فئة من فئات البلدان المحددة.

١٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، أُعرب عن التقدير للعمل الذي يقوم به مركز التجارة الدولية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في البلدان النامية. وأضيف أن القطاع الزراعي ينبغي أن يظل محور الاهتمام في جهود التعزيز هذه.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل مواومة البرنامج مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، بما يتماشى مع

الإجراءات المعمول بها، لكي يتسنى للبرنامج أن يحقق هدفه المتمثل في مساعدة الدول الأعضاء على بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٢١ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، رهناً بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٠-١

في نهاية الفقرة، يضاف ما يلي:

”وينبغي أيضاً تناول الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتوسطة الدخل على مستوى البحوث والمساعدة التقنية، وفقاً للولايات المعنية.“

الفقرة ١٠-١١

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

”وسيساعد الأونكتاد أيضاً في التشجيع على مواصلة تنفيذ الإعلانات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.“

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-١٦

في الجملة الأولى، بعد عبارة ”من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع“، تضاف عبارة ”بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية“.

في نهاية الفقرة الفرعية (د)، تُضاف عبارة ”بالتعاون مع مركز التجارة الدولية“.

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية

العنصر ١
التجارة الدولية في السلع والخدمات

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-١٧

في الجملة الأخيرة، بعد عبارة "من خلال التجارة والتنمية"، تضاف عبارة "، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية".

الفقرة ١٠-١٨

في الفقرة الفرعية (ج)، بعد عبارة "الاتفاقات التجارية [...] متعددة الأطراف"، تضاف عبارة "في إطار دعم متبادل".

العنصر ٢
السلع الأساسية

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-١٩

يستعاض عن الفقرة الفرعية (هـ) '٤' بما يلي:

"الامتثال لمعايير التجارة الدولية، وبخاصة التدابير غير الجمركية، مثل المعايير الغذائية والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية؛"

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

الاستراتيجية

الفقرة ١٠-٢١

في الجملة الرابعة، بعد عبارة "لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية"، تضاف
عبارة "وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".
